

تحديث النموذج المائي والتحقق بشأن تحاليل المياه الجوفية ووضع النماذج

- أستُخدمت معظم البيانات التي زوّدها العميل حتى سنة 2017 من أجل تحديث النموذج وتمثل فيما يلي:
- الكميات والنسب الفعلية لمياه الصرف المتسربة التي عولجت جزئياً من سنة 2012 إلى سنة 2017 (15.00 - 20.00 م³ / يوم).
 - المواقع المحدثة وعدد آبار الاسترجاع.
 - التصميم الفعلي للمرحلة الأولى المتعلقة بآبار الاسترجاع (14 بئراً) التي حُفرت في أواخر سنة 2017.
 - الجدول الزمني المحدّث لتشغيل محطة معالجة المياه وللمرحلتين المتعلقةتين بآبار الاسترجاع.

درس التقييم المتعلق بالآثار على المياه الجوفية فيما يتعلق بمعدلات استخلاص آبار الاسترجاع وإمكانية إعادة الشحن في الأراضي الزراعية وكذلك مختلف السيناريوهات لتنفيذ المشروع، وتم دراسة سيناريوهين اثنين في إطار تقييم الأثر الراهن.

1. بدون تنفيذ مخطّط الاسترجاع.
 2. مع تنفيذ مخطّط الاسترجاع. سيُحفر 27 بئر استرجاع على مرحلتين؛ 14 بئراً محفوراً وسُتُشغّل هذه الآبار في أواخر سنة 2019، و13 بئراً ستشغّل في أواخر سنة 2021.
- وأخذ كلا السيناريوهين في الاعتبار تشغيل محطة معالجة مياه الصرف بحلول أوائل سنة 2018. ومن الجدير بالملاحظة بأنّ مياه الصرف المعالجة جزئياً واصلت التسرب حتى بداية سنة 2018. ومنذ مطلع سنة 2018، لم تتسرب إلا مياه الصرف المعالجة وستصل إلى طاقتها الكاملة المقدّرة بـ 35.600 م³ / يوم من مياه الصرف المعالجة بحلول حزيران/يونيو 2018.

النتائج والاعتبارات البيئية الهامة

1. لم تطرأ أيّ تغييرات على أيّ من البيئات الفيزيائية أو البيولوجية لمناطق المشروع منذ سنة 2013. وبناء عليه، تظل الخصائص الفيزيائية والبيولوجية للبيئة المتاخمة لمنطقة المشروع بلا تغيير.
2. وكشفت نتائج رصد أخير أن نسب تركيز النترات تتراوح بين 20 مجم/ل و70 مجم/ل في سنة 2017، وذلك في آبار الرصد وفي آبار الاسترجاع على السواء، مما يشير إلى زيادة في نسب تركيز النترات منذ سنة 2012. وتتجاوز هذه الأرقام بكثير المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية التي تحدّد قيمةً أقصاها 55 مجم/ل وسائر المعايير الأردنية والفلسطينية والمصرية.
3. واكتُشِف أيضاً وجود بكتيريا مسبّبة للأمراض في آبار رصد المياه الجوفية الموجودة على مقربة من حوض الترشيح لأن مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً ظلّت تتسرب في طبقات المياه الجوفية لمدة 9 سنوات.
4. حلّلت سلطة المياه الفلسطينية نسبة تواجد المعادن الثقيلة في الآبار نفسها الموجودة على مقربة من الترشيح في منتصف سنة 2016. كانت نسب تركيز المعادن الثقيلة في جميع الآبار المحلّلة أقل من القيم المحدّدة في معايير الريّ الفلسطينية. بينما تم اكتشاف عناصر نزرة من حين لآخر بنسبٍ أعلى بقليل من النسب المشار إليها في المعايير، إلا أنّ ذلك لم يحدّث إلا في بضعة آبار محل الرصد، ولن يقيّد ذلك استخدامها في الريّ بصفة عامة. ولم يوصَ إلا برصد هذه العناصر بشكل مستمر لتجنّب استخدام هذه المياه في حالة تجاوز الحدود المنصوص عليها.

5. إنَّ جميع النتائج المتعلقة بالمعايير الكبرى لتحليل جودة المياه المرصودة في آبار الاسترجاع في إطار المرحلة الأولى مثل الحموضة (الأس الهيدروجيني) والناقلية الكهربائية (E.C) ومجموع المواد الصلبة الذائبة (T.D.S) وإجمالي الكلوية (T.A). وطلب الأكسجين البيوكيميائي (B.O.D) والسلفات (SO4) والناقلية (K) تستوفي المعايير الفلسطينية.

6. تستوفي مياه آبار الرصد معظم شروط الجودة المنصوص عليها في المعايير الدولية والمحلية فيما يتعلق بالاستخدام غير المقيد للري، باستثناء المستويات العالية من النترات.

وكحالة مؤقتة (حتى زوال المياه الملوثة)، قد تكون المستويات العالية من النيتروجين مفيدة أثناء مراحل النمو الأولى، إلا أنَّها قد تسبب خسائر في المحاصيل أثناء مراحل الإزهار والإثمار التالية. ويمكن استخدام النسب العالية للنيتروجين في المياه كأسمدة في بداية الموسم. ولكن احتياجات المحصول من النيتروجين تقلص فيما بعد أثناء موسم النمو، ويجب أن تُقلص كميات النيتروجين في المحصول بشكل كبير. وقد يكون من المفيد أن يتم مزج أو تغيير التزويد أثناء مراحل النمو التالية الأكثر أهمية التالية. والخيار الآخر هو زرع محاصيل أقل حساسية شأنها أن تستخدم النيتروجين الموجود في مياه الري بشكل أكثر فعالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقليص معدلات سماد النيتروجين المزود للمحصول بكمية تساوي بالتقريب الكمية المتاحة في المياه التي تحتوي على النيتروجين والمستخدم لري المحاصيل. ويمكن التخطيط لزرع المحاصيل بالتناوب من أجل استخدام النيتروجين الموجود في التربة أثناء المواسم التي لا تُروى فيها المحاصيل.

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل لها من وضع النماذج، يُتوقع أن تتحسن هذه الحالة كثيراً بعد تشغيل آبار الاسترجاع وستنخفض مستويات النترات لتصل إلى حدود الري المنصوص عليها دولياً ومحلياً، مما لا يستدعي أي قلق.

7. يبلغ ارتفاع منسوب المياه الجوفية في المنطقة المحيطة بالأحواض مترين فوق مستوى سطح البحر. بعد تشغيل المرحلة الأولى لآبار الاسترجاع التي سُنَّجرت في أواخر سنة 2019، سيتم استعادة حوالي 20.000 م³/يوم من المياه الجوفية (المستخلصة). وسينتج عن ذلك انخفاض في ارتفاع منسوب المياه الجوفية بعد السنتين اللتين شهدتا تشغيل المرحلة الأولى من آبار الاسترجاع. ويقدر النموذج أنَّ ارتفاع منسوب المياه الجوفية في المنطقة المحيطة بالأحواض في سنة 2030 سيتراوح بين مترين و4 أمتار تحت مستوى سطح البحر إذا لم تُنفَّذ المرحلة الثانية من آبار الاسترجاع. وفي حين سيتراوح ارتفاع منسوب المياه الجوفية في المنطقة نفسها بين 4 أمتار و6 أمتار تحت مستوى سطح البحر إذا لم تُنفَّذ المرحلة الثانية، سيُستخلص حوالي 18.000 م³/يوم من المياه الجوفية عن طريق 13 بئرًا من آبار الاسترجاع. وسيُحوَّل ذلك دون ارتفاع منسوب المياه الجوفية الذي، في حال عدم وجود آبار الاسترجاع، سيؤثر سلباً على الاستغلال الحالي للأراضي.

منهجية وأنشطة الاستشارة الاجتماعية

لأغراض هذه الدراسة اضطلع فريق البحث بأنشطة استشارة متعددة الأبعاد تتيح للمهتمين وللمن لا صوت لهم وللشباب وللنساء الحصول على معلومات بشأن هذا المشروع، فضلاً على حصولهم على معلومات ترد على ما يشغلهم ومخاوفهم بشأن المشروع ومختلف مراحل تنفيذه.

فيما يلي أنشطة الاستشارة الرئيسية التي أُجريت حتى حزيران/يونيو 2018 (سُنَّجرت أنشطة إشراك إضافية حتى منتصف شهر تموز/يوليو):

1. زيارة ميدانية لتحديد مختلف أصحاب المصلحة في نيسان/أبريل 2018؛

2. عُقدت اجتماعات في شهر نيسان/أبريل 2018 من أجل وضع مخطط إشراك يتناسب مع التجمعات السكنية المحلية؛
3. استنادًا إلى أصحاب المصلحة الذين جرى تحديدهم، أُعدت استبيانات وتوجيهات مختلفة بهدف إشراك: (1) المقيمين في مناطق المشروع، (2) البلديات، (3) المنظمات المجتمعية، (4) المرافق الصحية، (5) وزارة الأوقاف ووزارة الزراعة، (6) سلطة جودة البيئة.

النتائج والاعتبارات البيئية الهامة

تشمل النتائج والتوصيات العاملة بالنسبة للجزء الاجتماعي ما يلي:

1. أهمية إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأشخاص أو المجموعات المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بأي مشروع، وكذلك الذين قد يهتمهم المشروع و/أو الذين يتمتعون بالقدرة على التأثير على نتائجه، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، وأخذ تعليقاتهم وأفكارهم وشواغلهم في الاعتبار؛
 2. التواصل ووضع آلية تظلم مستدامة؛
 3. ينبغي إشراك واستشارة البلديات في عملية حيازة الأراضي والتعويض عنها للمساهمة في تسوية النزاعات؛
 4. ينبغي معالجة حيازة الأراضي والتعامل معها وفقًا لما ورد في خطة العمل التصحيحية. كما ينبغي تعويض الأشخاص المتأثرين بالمشروع (مالكي الآبار الخواص والمشغلين) لمراعاة الخسائر في الملكية ومناصب العمل على السواء بشكل منصف وفي الوقت المناسب؛
- أهمية وضع إطار عمل مؤسسي لأنه أساسي في التشغيل ولنجاح المشروع.

خطة العمل التصحيحية - موجز تنفيذي

1. المعلومات الأساسية عن المشروع

تتخذ سلطة المياه الفلسطينية مشروع مجاري شمال غزة الطارئ. بدء المشروع في سنة 2004 ولا يزال قيد التنفيذ في ثلاث مراحل. شملت المرحلة "أ" من المشروع بناء محطة نفاياتية لضخ مياه الصرف في محطة معالجة مياه الصرف في بيت لاهيا وتوصيل موقع جديد بأنابيب ضغط يقع على بعد حوالي سبعة كيلومترات شرق جباليا، وتشديد تسعة أحواض ترشيح في الموقع الجديد وتشغيل الأنابيب للسماح بتصريف حوض النفايات الجزئي والطارئ الكبير والخطير في بيت لاهيا. استُكملت هذه المرحلة تمامًا في سنة 2010. شملت المرحلة "ب" من المشروع تشييد محطة معالجة مياه الصرف في موقع جديد في إطار مشروع مجاري شمال غزة الطارئ. استكمل تقريبا المكوّن الأول من محطة معالجة مياه الصرف في إطار مشروع مجاري شمال غزة الطارئ وبدأ تشغيلها بالكامل في أواخر سنة 2017 وتعالج حوالي 35.600 م³ يوميًا. ومن شأن التوسيع الذي ستشده المحطة أن يزيد من إجمالي قدرة المعالجة لتصل إلى 69.000 م³/يوم وسيستلزم ذلك تشييد حوض ترشيح إضافي.

بعد ذلك أضيفت مرحلة إلى المشروع من أجل استرجاع وإعادة استخدام التدفق المعالج بعد استكمال محطة معالجة مياه الصرف. يُجرى التخلص من نفايات مياه الصرف المعالجة في أحواض الترشيح وتتسرب المياه في منطقة ترابية غير مشبعة من شأنها أن تُسهّل إزالة العناصر المغذية والمسببة للأمراض وتتواصل طريقها في آخر المطاف إلى طبقة مياه جوفية غير محصورة. وثمة سُستخلص المياه عن طريق 28 بئر استرجاع وستوضع في مستودعات تخزين وستوزع عبر الشبكة في إطار الزراعة المروية.

2. الآثار السلبية المحتملة على حيازة الأراضي وتدهور سُبل المعيشة

سيترتب على المشروع الآثار التالية:

1. أثرٌ على مالكي الآبار الذين سَتُغلق آبارهم (12 بئرًا). وإذا غُلقت آبارهم بشكل مفاجئ، سيفقد هؤلاء الأشخاص مصدرهم للمياه.
2. آثار على قطع الأرض الصغيرة التي سَتُصادر أثناء حفر الآبار الأربعة عشر. يُتوقع أن يتأثر من هذا الوضع 16 شخصًا يملك بعضهم قطع أرض صغيرة بمساحات لا تتجاوز 1 دونم. وبما أن الآبار سَتُحفر على هذه الأراضي الصغيرة، ستكون المساحات المتبقية منها عديمة الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، سيترتب على وجود بئر استرجاع داخل هذه الأرض انخفاضٌ قيمتها التجارية.
3. أثرٌ اقتصادي على مشغلي الآبار. سيترتب على إيقاف تشغيل الآبار خسارة إجمالية في دخل الذين يعيشون على الآبار. ينحصر عدد الذين سيواجهون هذه الحالة في 11 شخصًا. وعليه، من الممكن التخفيف من مدى تأثرهم من المشروع.
4. ستؤخذ مساحة 30 دونم من أراضي الأوقاف الموجودة خارج محطة معالجة مياه الصرف. سَتُشيد محطة للطاقة الشمسية على هذه الأرض.

من الجدير بالذكر أنه للحد من الآثار السلبية على مالكي الآبار على أراضي القطاع الخاص ولمشغليها، وضعت سلطة المياه الفلسطينية مواقع جميع آبار الرصد على الطرق. التقرير الختامي لخطة العمل التصحيحية بشأن نظام إعادة الاستخدام (الإصدار 4) لمشروع مجاري شمال غزة الطارئ.

اعتمدت سلطة المياه الفلسطينية آليةً تجنّبٍ شاملة من خلال الإجراءات التالية:

- 1- حفر آبار المرحلة الأولى في أراضي تملكها الدولة. على هذا النحو، لم ينتج عن المرحلة الأولى من المشروع أيّ أثر فيما يخص حيازة الأراضي.
- 2- انتقاء أراضٍ أقلّ قيمة للأشخاص المتأثرين بالمشروع، مثلاً الأراضي البعيدة عن الطريق الرئيسية.
- 3- حفر جميع آبار الرصد على الطرقات من أجل تفادي الآثار على الأراضي الخاصة.
- 4- بقدر الإمكان، تجنّب قطع الأرض الصغيرة التي من شأنها أن ينتج عنها آثار كبيرة على الأشخاص المتأثرين بالمشروع.
- 5- تمّ تجنّب جميع الأصول المادية من أجل تقليص الآثار غير المواتية إلى أقصى حد.
- 6- لم يُقبل باستخدام مقبرة الشهداء لتكيب لوحات الطاقة الشمسية (انظر المرفق 10).

3. الإطار القانوني

يخضع المشروع للقوانين الدولية والوطنية. وهي كالآتي:

معايير الأداء المؤسسة التمويل الدولية: معيار الأداء 5: حيازة الأراضي وإعادة التوطين القسرية؛

سياسات البنك الدولي الوقائية بشأن إعادة التوطين القسرية: السياسة التشغيلية 4.12 بشأن إعادة التوطين القسرية؛

- إطار العمل والسياسية الفلسطينية القائمة بشأن حيازة الأراضي: بموجب القانون رقم 24 لسنة 1943 المعدّل بالقانون رقم 2 لسنة 1953 والمتعلق بـ"نزع الملكية للمشروعات العامة" ومادتيه 3 و21، يحق للحكومة نزع الملكية حتى 25% من الأرض الخاصة وذلك لأغراض المصلحة العامة وبدون تعويضٍ للمالكين. ويسري استثناءً على المالكين الذين يثبتون تضررهم ضرراً جسيماً ناجماً عن نزع الملكية. هذا وبحق للمالكين المطالبة بتعويضات عن جميع المحاصيل والأشجار والمباني والهياكل الثابتة على الـ25% من الأرض منزوعة الملكية.

4. الأهلية ونمط التعويض

المعيار الأوّل هو احترام الموعد النهائي:

1. الموعد النهائي لمالكي الآبار هو 31 أيار/مايو 2018

2. يُحدّد الموعد النهائي لمشغلي الآبار استناداً إلى شبكة الريّ المشغّلة

3. الموعد النهائي لمالكي قطع الأرض هو 31 أيار/مايو 2018

4. الموعد النهائي لأرض الأوقاف هو 29 تشرين الأول/أكتوبر 2015

المعيار الثاني للأهلية هو الوضع القانوني للأشخاص المتأثرين بالمشروع. الأشخاص المتأثرون بالمشروع الذين صُنّفوا في فئات سياسات الجهات المانحة التالية:

أ. الذين يتمتعون بحقوق قانونية رسمية في الأرض (بما في ذلك الحقوق العرفية والتقليدية المعترف بها بموجب قوانين البلد)؛

ب. الذين لا يتمتعون بحقوق قانونية رسمية في الأرض في بداية الجرد، ولكن يجوز لهم المطالبة بالأرض أو الأصل المذكورين؛ بشرط

أن يحظى هذا الحق بالاعتراف بموجب قانون البلد أو عملية محدّدة في مخطط إعادة التوطين؛

□ الترتيب لتسليم التعويض

تُنفَّذ حيازة الأرض الدائمة والتعويض على النحو التالي: التقرير الختامي لخطة العمل التصحيحية بشأن نظام إعادة الاستخدام

(الإصدار 4) لمشروع مجاري شمال غزّة الطارئ.

- 1- قدّم قسم التصميم التابع لسلطة المياه الفلسطينية خريطة مفصلة عن نطاق حيازة الأراضي من أجل تحديده.
- 2- استشير الأشخاص المتأثرون بالمشروع أثناء تحضير خطة العمل التصحيحية من أجل تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بحقوقهم وبإجراءات التقييم وبآليات التظلم والانتصاف.
- 3- بعد الحصول على موافقة من وكالة التمويل بشأن خطة العمل التصحيحية، تُترجم الوثيقة ويُفصح عنها للأشخاص المتأثرين بالمشروع في البلديات وعلى موقع سلطة المياه الفلسطينية ومركز معلومات وكالة التمويل. وبعدها تُنفذ أنشطة إعادة التوطين.
- 4- ينظّم حواراً مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع كجزء من أنشطة إشراك أصحاب المصلحة.
- 5- توّزّ لجنة التعويضات قيمة التعويض بما يتناسب مع الآتي:
 - أ. يُقدّم التعويض الكامل قبل الحفر،
 - ب. تُوثّق سلطة المياه الفلسطينية الإجراءات القانونية الكاملة لحيازة الأرض.

□ الدعم الانتقالي

بالنظر إلى أنواع إجراءات التعويض والانتصاف الواجب اتخاذها قبل أيّ حيازة للأرض أو الترحيل الاقتصادي. لن تكون هناك حاجة لأيّ نوع من الدعم الانتقالي.

□ مساعدة المجموعات المستضعفة

المجموعات المستضعفة في هذا المشروع هي غالباً من الإناث اللواتي لا تتاح لهن سوى فرص محدودة للوصول إلى سوق العمل وللمساهمة في الحياة العامة، وكبار السن وريّات البيوت اللواتي يعانين من إعاقاة وريّات البيوت اللواتي يعشن تحت خط الفقر. ستقدّم سلطة المياه الفلسطينية ما يكفي من معلومات لجميع المجموعات المهتمّة. وستقدّم لها كذلك جميع التعويضات قبل أي حيازة للأرضي أو أن تواجه أيّاً من آثار المشروع على ظروفهم الاقتصادية.

5. الترتيبات المؤسسية

تمكنت سلطة المياه الفلسطينية من اقتراح إنشاء وحدة إدارة مشاريع ستتكلّف بإدارة أنشطة المشروع، ومن بينها أنشطة التعويض، وكذلك تم تعيين اثنين من الموظفين يتكفلان بالتنمية الاجتماعية لإدارة الجوانب الاجتماعية للمشروع. وعلاوةً على ذلك، تتعاون سلطة المياه الفلسطينية مع كيانات مختلفة لتنفيذ أنشطة إعادة التوطين في إطار المشروع. وفيما يلي الكيانات الرئيسية التي ستضطلع بأنشطة إعادة التوطين:

- 1- سلطة المياه الفلسطينية
 - 2- بلديتا غزة وجباليا
 - 3- سلطة الأراضي الفلسطينية
 - 4- وزارة الحكم المحلي
 - 5- وزارة المالية
 - 6- مجلس الوزراء
 - 7- وزارة الزراعة
6. أنشطة إشراك أصحاب المصلحة

التقرير الختامي لخطة العمل التصحيحية بشأن نظام إعادة الاستخدام (الإصدار 4) لمشروع مجاري شمال غزة الطارئ.

اضطلع فريق البحث متعدد الأبعاد بأنشطة استشارة شملت تبادل المعلومات وتزويد المهتمين ومن لا صوت لهم والشباب والنساء بمعلومات عن المشروع، كما حصلوا على معلومات ترد على شواغلهم إزاء شتى مراحل تنفيذ المشروع. ونظرا لضيق الوقت، حُشدت الفرق للتشاور مع أفراد المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في وقت واحد.

وفيما يلي أنشطة التشاور الرئيسية التي أجريت إلى يومنا الراهن والتي سُسِّتْ كَمَلْ بأنشطة إشراك إضافية:

□ زار فريق الدراسة منطقة المشروع من أجل تحديد مختلف أصحاب المصلحة في نيسان/أبريل 2018

□ عُقدت اجتماعات مع أعضاء فريق البحث في شهر نيسان/أبريل 2018 لوضع مخطط إشراك يتناسب محليا مع التجمعات السكنية

□ استنادًا إلى أصحاب المصلحة والأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين جرى تحديدهم، أُعدَّت استبيانات وتوجيهات مختلفة بهدف إشراك: (1) الأشخاص المتأثرين بالمشروع (مالكي الأراضي - مالكي الآبار ومشغلي الآبار، (2) البلديات، (3) منظمات المجتمع المدني، (4) المرافق الصحية، (5) وزارة الأوقاف ووزارة الزراعة

□ قسّم فريق الدراسة مختلف أنشطة الإشراك في المشروع إلى ما يلي:

أ. التمحيص

ب. مرحلة تحديد النطاق ومرحلة جمع البيانات و،

ج- مرحلة التشاور مع الجمهور

د- الإفصاح عن التقرير الختامي

الجواب

التعليقات المقدّمة

وفيما يلي الشواغل الرئيسية التي أُثيرت أثناء أنشطة التشاور:

القضايا المثارة

الإعداد المؤسساتي

ينبغي على المشروع أن يركّز على من بين نتائج الدراسة إعداد أهمية وضع إطار عمل مؤسسي مخطط الإدارة البيئية الذي يحدّد أيّ لأنه أساسي في العملية ولنجاح هذا جهة تقوم بأيّ مهمة. اقترح إنشاء المشروع. تم شرح أن التشريعات هيئة مؤسسية تتألف من جميع الفلسطينيين تصنّف هذه المياه على أصحاب المصلحة من أجل إدارة أنها مياه جوفية لأنها اختلطت مكونات المشروع وتنظيمها بالمياه الجوفية بعد ترشيحها. ومراقبتها وتشغيلها.

ينبغي أن يصدر عن هذه الدراسة

إجراءات واقعية وقابلة للتنفيذ.

ثمّة نقص في الرصد في جميع ستضع سلطة المياه الفلسطينية مراحل المشروع. يُوصى بإشراك مخطط رصد مفصّل لجميع الأنشطة السلطات ذات الصلة لتحقيق تقدّم بما في ذلك الأداء البيئي في هذا الموضوع. دُكر وزارات والاجتماعي.

متطلبات الرصد

الصحة والزراعة والبيئة والبلديات.

حيازة الأراضي ودور البلدية

ينبغي إشراك البلديات في عملية وامتثالاً للوائح الفلسطينية المتعلقة
حيازة الأراضي والتعويض عنها بحيازة الأراضي امتثالاً تاماً،
للمساهمة في تسوية النزاعات عند سيجري إشراك واستشارة البلديات
اللاقتضاء. ينبغي إشراك وزارة الزراعة في عملية التعويض.
وسائر المؤسسات المعنية بالزراعة في إعداد خطة تشغيل المشروع.